الرقابة من وجهة النظر الإسلامية في المؤسسات التعليمية الليبية

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على الرقابة من وجهة النظر الإسلامية في المؤسسات التعليمية الليبية. وتكمن مشكلة الدراسة في أن هناك إهمال واضح في استخدام الأساليب الرقابية التي أمر الله عز وجل بإتباعها في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، كما أن اهمال استخدام المنظور الإسلامي للرقابة وإحياء الضمير الإنساني قد أثر سلباً على أداء المؤسسات التعليمية الليبية. وتبرز أهمية الدراسة في تسليط أهمية المنظور الإسلامي للرقابة والعمل بما أمر الله عز وجل من أجل الإتقان وتسليم الأعمال بكفاءة وفعالية إرضاء لله عز وجل وطاعة لأوامر ونواهي رسول الله صلي الله عليه وسلم في السنة النبوية المطهرة. واتبعت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الرقابة من وجهة النظر الإسلامية في المؤسسات العليمية الليبية، كما استخدمت الدراسة المنهج الإستقرائي لإستقراء نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة الخاصة بالرقابة، وقد ركزت الدراسة على تحقيق العديد من الأهداف منها التعرف على الإطار النظري للرقابة من المنظور الإسلامي والتعرف على التحديات والمرتكزات التي تواجه المؤسسات التعليمية الليبية، كما أن الدراسة سلطت الضوء على المنظور الإسلامي للرقابة من وجهة النظر الإسلامية وتأثير ذلك على المؤسسات التعليمية الليبية. ولقد توصلت الدراسة الحالية إلى العديد من النتائج من بينها أن الرقابة من المنظور الإسلامي تحقق الإنضباط المنشود في المؤسسات التعليمية الليبية، كما أن الرقابة من المنظور الإسلامي تساهم في الحد من ظواهر الفساد المالي والإداري المتفشية في المؤسسات التعليمية الليبية، كما أنها تزيد من معدلات الشفافية المطلوبة في المؤسسات التعليمية الليبية. كما أوصت الدراسة الحالية بضرورة اتباع فكرة المحاكاة وذلك لاقتباس أحد التجارب الناجحة للدول الإسلامية في استخدام الرقابة من المنظور الإسلامي في المؤسسات التعليمية. كما أوصت الدراسة بضرورة استخدام فلسفة التخويف والترهيب من الله ومن عقابه إذا حدث تهاون أو فساد أو شبهة تعطيل في الأعمال داخل المؤسسات التعليمية بشكل واضح. كما أوصت الدراسة بضرورة المزج بين المنهج الكمي والمنهج النوعي في التعرف على معلومات أكثر دقة عن الرقابة من المنظور الإسلامي وخاصة فيما يخص المؤسسات التعليمية الليبية.

الكلمات المفتاحية: الرقابة، المؤسسات التعليمية الليبية، المنظور الإسلامي

المقدمة

تبرز أهمية الرقابة كأحد أبرز الأساليب التي يمكن من خلالها التعرف على الأداء داخل المنظمات بشكل مباشر، والرقابة لها العديد من المرتكزات من بينها التطبيق الصارم للقوانين ومطابقة الأداء والتنظيم الإداري والتعرف على الأساليب الرقابية المطبقة في المنظمات العامة. والرقابة من المنظور الإسلامي كانت تعرف بقاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأن الأساس في عملية الرقابة هي الخوف من الله والعمل بإتقان وتفاني للقاء الله عز وجل، حيث قال الله تعالي في كتابة العزيز: (وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ).[1] والرقابة الربانية هي أساس فكرة الرقابة من المنظور الإسلامي. كما أكدت السنة النبوية المطهرة على فكرة الرقابة حيث أن الرقابة على المؤسسات هي من صنع الإنسان التي أراد الله بها أن يقوم الإنسان بالدور الرقابي بإعتباره خليفة الله في الأرض حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الدين النصيحة قالوا لمن يارسول الله قال: لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم).[2] كما أن الرقابة في الإسلام تفترض أيضاً تصحيح ومعالجة الإنحرافات، حيث أن الهدف منها هو التقويم وليس الكشف عن الأخطاء الإدارية فقط، حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم: (من رأى منكم منكرًا، فليغيره بيده، فإن لم يستطع، فبلسانه، فإِنْ لَمَ يستطع، فبقلبه، وذلك أَضعف الإيمان).[3] وأشار ذياب (2014) أن وظيفة الرقابة في الإسلام هي من أهم الوظائف التي أراد الله عز وجل أن يفرضها على عباده لتحسين مستوي إنتاجهم ولضمان الإتقان والتفاني في العمل. والقد إهتم العديد من علماء إدارة الأعمال بالرقابة بإعتبارها أحد الركائز الرئيسية في الإدارة حيث أن الرقابة هي جوهر قياس الأداء لضمان انساجمها مع عملية التغيير في كافة المراحل. وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات التعليمية تحاول استخدام الرقابة للإحلال والتجديد من أجل تحقيق أهداف تلك المؤسسات

[1] سورة التوبة، آية رقم 105

[2] رواة مسلم وأبوداود.

[3] رواه مسلم.

التعليمية، حيث تسعي إلى الوصول إلى أعلى كفاءة ممكنة لتحسين العمل في تلك المؤسسات (أحنين، 2017). كما أن المؤسسات التعليمية الليبية تبذل جهوداً كبيرة من أجل تغيير أساليب الرقابة المطبقة بالفعل والعمل على استخدام اساليب رقابية حديثة. كما أن المؤسسات التعليمية الليبية تبذل جهوداً من أجل القيام بإعادة النظر في القوانين المطبقة لضبط عملية الرقابة وذلك من أجل محاولة التطبيق الصارم للقوانين من أجل إحداث عملية التغيير المنشوده في تلك المؤسسات والإنتقال إلى وضع إداري أفضل.

مشكلة الدراسة

تبذل المؤسسات التعليمية الليبية دوراً كبيراً في توصيل رسالة العلم والمعرفة في كافة ربوع ليبيا، وبالرغم مما تشهده المؤسسات التعليمية الليبية من تطور إلا أن التعليم العالي والمؤسسات التعليمية الليبية تمر بالعديد من التحديات من بينها ما أشار إلية تقرير منظمة اليونسكو الصادر في عام 2018م الذي أشار إلى أن قطاع التعليم العالي والمؤسسات التعليمية الليبية قد أنفقت الكثير من الأموال من أجل تطوير المنظمات التعليمية.[4] كما أشار التقرير الصادر عن مؤسسة طرابلس الغرب للدراسات الصادر في عام 2019م أن المؤسسات التعليمية الليبية تمر بالعديد من الإخفاقات من بينها أن مرحلة إخفاقات ما قبل ثورة 17 فبراير 2011م وعدم وجود معايير للرقابة بشكل واضح في المؤسسات التعليمية، كما أن يشير التقرير إلى أن فوضوية إنشاء الجامعات الليبية قبل الثورة قد أدي إلى إنعدام وجود الرقابة على المؤسسات التعليمية بشكل عام، كما أشار التقرير أن الإفتقار في وجود الرقابة كأساس في المؤسسات التعليمية الليبية أدى إلى بروز الكثير من المظاهر من بينها اللجوء إلى التعليم الخاص وتضرر المؤسسات التعليمية بسبب تردي الظروف الأمنية والسياسية في البلاد مما انعكس سلباً على التغيير في المؤسسات التعليمية الليبية. ولقد أشار تقرير منظمة الشفافية العالمية

[4] مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية، (2018)، **تقرير دراسة اليونسكو لتمويل التعليم العالي في الدول العربية**، المكتب الإقليمي، بيروت، لبنان، ص19-20.

أن ليبيا الصادر لعام 2016 أن ترتيب ليبيا 170 بين دول العالم.[5] وهو مايعني أن ليبيا من أكثر من 7 دول في العالم في تفشي الفساد في العالم وذلك وفقاً لتقرير ديوان المحاسبة الصادر في عام 2018.[6] وبالرغم مما تمر به البلاد من تردي للأوضاع الأمنية والسياسية فإنه قد ورد في تقرير هيئة الرقابة الإدارية لعام 2019 أن الرقابة داخل المؤسسات أصبحت شكلية لاقيمة لها وأن الرقابة ليس لها دور فعلى وذلك بالرغم من وعي كافة الجهات والمؤسسات من أهمية وجود الرقابة ومن أداء عملها على الوجه الأمثل.[7] وبناء على ما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما المنظور الإسلامي للرقابة على المؤسسات التعليمية الليبية؟

أهمية الدراسة

تمثلت أهمية الدراسة في النقاط التالية:-

1. تسلط الدراسة الضوء على وجهة النظر الإسلامية في استخدام الرقابة الذاتية وإحياء فكرة الخوف من الله وخاصة للعاملين بالمؤسسات التعليمية الليبية

2. الطروف السياسية والأمنية التي يفرضها واقع المجتمع الليبي أدى إلى الرغبة في إحكام السيطرة على المؤسسات التعليمية الليبية لرفع مستوي كفاؤتها.

أسئلة الدراسة

---

[5] تقرير ديوان المحاسبة في ليبيا. (2017). **تقرير الفساد الإداري في مؤسسات التعليم العالي الليبية**.

[6] ديوان المحاسبة، (2018)، **التقرير السنوي لعام 2017م حول واقع قطاع التعليم، طرابلس، ليبيا**، ص656-724، متاح على الموقع http://audit.gov.ly/home/reports.php

[7] تقرير هيئة الرقابة الإدارية، (2019)، **التقرير السنوي لعام 2018، طرابلس، ليبيا**، ص51-58. متاح على الموقع الإلكتروني http://raqaba-ly.com/

1.ما مفهوم الرقابة في المؤسسات التعليمية الليبية؟

2.ما التحديات التي تواجه الرقابة في المؤسسات التعليمية بليبيا؟

3.ما وجهة النظر الإسلامية في الرقابة على التغيير في إدارة المؤسسات التعليمية بليبيا؟

أهداف الدراسة

1.تبيان مفهوم الرقابة في المؤسسات التعليمية الليبية.

2.إيضاح التحديات التي تواجه الرقابة في المؤسسات التعليمية.

3.التعرف على وجهة النظر الإسلامية في الرقابة على التغيير في إدارة المؤسسات التعليمية بليبيا.

منهج الدراسة

تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل دور الرقابة من وجهة النظر الإسلامية في المؤسسات التعليمية الليبية، على التعمق في فهم الظواهر من خلال الإطلاع على مزيداً من المعلومات بخصوص الظاهرة محل الدراسة، كما يساهم في التعمق في تفسير النتائج بموضوعية من خلال الأساليب المستخدمة في الحصول على معلومات بشأن الظاهرة محل الدراسة. كما تستخدم الدراسة المنهج الإستقرائي لإستقراء نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الخاصة بالرقابة والخوف من الله والعمل على الرقابة من أجل تحسين المؤسسات التعليمية.

حدود الدراسة

ترتكز هذه الدراسة على الحدود المكانية والزمانية والموضوعية،

1.الحدود المكانية

حيث تقوم هذه الدراسة على الحدود المكانية حيث تجري الدراسة في المؤسسات التعليمية الليبية، ويرجع السبب الرئيسي لاختيار المؤسسات التعليمية الليبية للتأكيد على أهمية استخدام المنظور الإسلامي للرقابة في المؤسسات التعليمية.

2.الحدود الزمانية

الدراسة الحالية تقتصر على الفترة الزمنية في العام الدراسي من 2020 إلى العام الدراسي 2021، ويرجع السبب الرئيسي لاختيار تلك الحدود الزمانية لاتاحة الفرصة ولتحسين أداء المؤسسات الليبية التعليمية.

3.الحدود الموضوعية

تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة في التعرف على أثر الرقابة من المنظور الإسلامي في المؤسسات التعليمية الليبية. ويرجع السبب في اختيار تلك الحدود الموضوعية أن يتم تطبق الرقابة

الدراسات السابقة

تناولت الدراسة العديد من الدراسات السابقة الحديثة عن موضوع الدراسة وعن المنظور الإسلامي للرقابة، حيث أن هناك العديد من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت الرقابة والمنظور الإسلامي للمؤسسات التعليمية.

1.دراســة المبروك، فرج. (2017). التعليم العالي في ليبيا الواقع والآفاق، ورقة بحثية منشــورة، مؤتمر أزمة الجامعات الليبية التحديات والآفاق، العدد الأول، تونس.[8]

[8] المبروك، فرج. (2017). **التعليم العالي في ليبيا الواقع والآفاق، ورقة بحثية منشورة**، مؤتمر أزمة الجامعات الليبية التحديات والآفاق، العدد الأول، تونس

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التعليم العالي في ليبيا بين الواقع والآفاق. وتكمن مشكلة الدراسة في تدهور التعليم العالي في ليبيا نتيجة العديد من العوامل من بينها العوامل السياسية والظروف الأمنية التي تمر بها البلاد. وتبرز أهمية الدراسة في أهمية التعليم العالي والمؤسسات التعليمية الليبية التي تقوم على بمهمة نقل العلم والمعرفة والثقافة لكل من يرغب بطلب العلم. واتبعت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل دور التعليم العالي في إيجاد حلول للإرتقاء بمستويات التعليم في المؤسسات التعليمية الليبية. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن التعليم في المؤسسات الليبية يحتاج إلى تضافر كل الجهود من أجل إعادة إحياء تلك المؤسسات من جديد. ولقد أوصت الدراسة بضرورة الأخذ بالتجربة السنغافورية أو اليابانية أو البولونية في التعليم. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على العديد من التجارب العالمية الخاصة بالتعليم إلا أن الدراسة الحالية تسلط الضوء على المنظور الإسلامي للرقابة على المؤسسات التعليمية الليبية.

2.دراسة على، مرح طاهر شكري حسن. (2016). الرقابة الإدارية وعلاقتها بالأداء الوظيفي لدي مديري المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر المديرين أنفسهم، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين.[9]

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على دور الرقابة الإدارية وعلاقتها بالأداء الوظيفي لدي مديري المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر المديرين أنفسهم. وتكمن مشكلة الدراسة في إفتقار المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية للرقابة الإدارية مما ينعكس سلباً على الأداء الوظيفي.

[9] على، مرح طاهر شكري حسن. (2016). **الرقابة الإدارية وعلاقتها بالأداء الوظيفي لدي مديري المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر المديرين أنفسهم**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين

وتبرز أهمية الدراســـة من خلال دور الرقابة الإدارية وعلاقها بالأداء الوظيفي في المدارس الحكومية. واتبعت الدراســـة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل دور الرقابة الإدارية وعلاقتها بالأداء الوظيفي في المدارس الحكومية بمحافظات شمال الضــفة الغربية. ولقد توصــلت الدراســة إلى العديد من النتائج من بينها أن هناك علاقة إحصــائية بين الرقابة الإدارية والأداء الوظيفي لدى مديري المدارس الحكومية في محافظات شمال الضـــفة الغربية من وجهات نظر المديرين أنفســهم. ولقد أوصــت الدراســة بضــرورة التوســع في دراســة الرقابة الإدارية على الجامعات الحكومية أيضــاً. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري للرقابة الإدارية إلا أن الدراسة الحالية تسلط الضوء على المنظور الإسلامي للرقابة على المؤسسات التعليمية الليبية.

3.دراسة بوسفط، آمال. (2016). الرقابة التنظيمية ودورها في تحسين أداء العمال مؤسسة الخزف الصحي بجبجل أنموذجاً، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.[10]

هدفت هذه الدراســة إلى التعرف على الرقابة التنظيمية ودورها في تحســين أداء العمال في مؤســســة الخزف الصــحي بجيجل بالجزائر. وتكمن مشــكلة الدراســة في عدم وجود رقابة تنظيمية بالمفهوم الصــحبح في مؤســســة الخزف بجيجل بالجزائر مما يؤثر سلباُ على أداء العمال. وتبرز أهمية الدراسة من خلال دور الرقابة التنظيميمية في تحسين أداء العمال. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل دور الرقابة التنظيمية في تحسين أداء العمال. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن الرقابة التنظيمية لها علاقة إحصائية مع أداء العمال بمؤسسة الخزف بجيجل

[10] بوسفط، آمال. (2016). **الرقابة التنظيمية ودورها في تحسين أداء العمال مؤسسة الخزف الصحي بجبجل أنموذجاً**، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر

بالجزائر. ولقد أوصت الدراسة بضرورة الجمع بين المنهج الوصفي والكمي للتعمق في فهم مشكلة الدراسة والحصول على مزيداً من النتائج. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على متغيرات الرقابة التنظيمية والتعرف على الإطار النظري للرقابة التنظيمية. إلا أن الدراسة الحالية تختلف عن هذه الدراسة في أن الدراسة الحالية تسلط الضوء على المنظور الإسلامي للرقابة على المؤسسات التعليمية الليبية.

4.دراسة مرجين، حسين. (2016). إصلاح منظومة التعليم الجامعي الحكومي في ليبيا الواقع والمستقبل، ورقة بحثية منشورة، المؤتمر الدولي الخامس بعنوان الإتجاهات المعاصرة في مؤسسات التعليم إصلاح وتطوير، الأردن، عمان، مركز البحوث والدراسات الإجتماعية.[11]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التعليم الجامعي الحكومي في ليبيا. وتكمن مشكلة الدراسة إلى وجود خلل واضح وانحرافات على كافة الأشكال في التعليم الجامعي الحكومي الليبي الأمر الذي قد يؤثر على مصداقية الرسالة التعليمية التي تحملها الجامعات الليبية في المستقبل. وتبرز أهمية الدراسة من خلال إبراز المحاولات الجادة التي تهدف إلى إصلاح التعليم الحكومي في ليبيا. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل دور إصلاح منظومة التعليم الجامعي الحكومي في ليبيا. ولقد توصلت الدراسة الحالية إلى العديد من النتائج من بينها أن إصلاح منظومة التعليم الجامعي الحكومي في ليبيا تعرضت للعديد من التحديات إلا أن إرادة أصحاب القرار سوف تتغلب على المشكلات بالحوار المجتمعي. ولقد أوصت الدراسة بضرورة إجراء حوار موسع لمناقشة مشاكل التعليم في ليبيا وعمل استقصاء للتعرف على أنسب الحلول. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على المشكلات

[11] مرجين، حسين. (2016). **إصلاح منظومة التعليم الجامعي الحكومي في ليبيا الواقع والمستقبل**، ورقة بحثية منشورة، المؤتمر الدولي الخامس بعنوان الإتجاهات المعاصرة في مؤسسات التعليم إصلاح وتطوير، الأردن، عمان، مركز البحوث والدراسات الإجتماعية

الحقيقية في المؤسسات التعليمية الليبية. إلا أن الدراسة الحالية تسلط الضوء على المنظور الإسلامي للرقابة على المؤسسات التعليمية الليبية.

5. دراسة ميكائيل (2016).[12]

, The Study of Supervision and Control in Islamic)2016(Saghafi1, Mahdi, Amirabadi, Alireza, Financial Management, Asian Economic and Financial Review, Issn(E): 2222-6737/Issn(P): 2305-2147.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الإشراف والرقابة والمراقبة على الإدارة الإسلامية. وتكمن مشكلة الدراسة في التعرف على الجوانب الإيجابية للإشراف والرقابة للإدارة المالية الإسلامية. وتبرز أهمية الدراسة من خلال إبراز دور الإشراف والرقابة والمراقبة على الإدارة الإسلامية. ونكمن مشكلة الدراسة في التعرف على دور الإشراف والرقابة والمراقبة على الإدارة الإسلامية. وتبرز أهمية الدراسة من خلال الدور الذي تبذله الرقابة في الإسلام. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل دور الإشراف والرقابة والمراقبة على الإدارة الإسلامية بشكل موسع. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن الرقابة الإسلامية هي في المقام الأول رقابة ذاتية يفرضها العاملين على أنفسهم. ولقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات من بينها أنه لايد أن يتم توسيع نطاق الدراسة لتشمل الشركات التي تتعامل في البورصة الإسلامية. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة من خلال إبراز أهمية دور الرقابة في المؤسسات. إلا أن الدراسة الحالية تسلط الضوء على المنظور الإسلامي للرقابة على المؤسسات التعليمية الليبية.

[12] Saghafi1, Mahdi, Amirabadi, Alireza, (2016), The Study of Supervision and Control in Islamic Financial Management, Asian Economic and Financial Review, Issn(E): 2222-6737/Issn(P): 2305-2147.

6.دراسة ذياب وآخرون. (2014). أثر تطبيق مبادئ الرقابة الذاتية في الإسلام على أداء الأطباء والممرضين دراسة ميدانية في المستشفيات الحكومية الأردنية، ورقة بحثية منشورة، مجلة المنهال.[13]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق مبادئ الرقابية الذاتية في الإسلام على أداء الأطباء والممرضين في المستشفيات الحكومية الأردنية. وتكمن مشكلة الدراسة في عدم الإستعانة بمبادئ الرقابة الذاتية في الإسلام خاصة في المستشفيات الحكومية الأردنية. وتبرز أهمية الدراسة في التعرف على مبادئ الرقابة الذاتية في الإسلام وعلاقتها بأداء الممرضين في المستشفيات الحكومية الأردنية. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل أثر تطبيق مبادئ الرقابة الذاتية في الإسلام وعلاقتها بأداء الأطباء الممرضين في المستشفيات الحكومية الأردنية. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن هناك علاقة إحصائية بين تطبيق مبادئ الرقابة الذاتية في الإسلام وأداء الأطباء والممرضيين في المستشفيات الحكومية الأردنية. ولقد أوصت الدراسة الحالية بضرورة العمل على توسيع نطاق تطبيبق الرقابة الذاتية في الإسلام على كافة المؤسسات الحكومية الأردنية. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة من خلال التعرف على مبادئ الرقابة الذاتية في الإسلام. إلا أن الدراسة الحالية تسلط الضوء على المنظور الإسلامي للرقابة على المؤسسات التعليمية الليبية.

الإطار النظري للدراسة

[13] ذياب وآخرون. (2014). **أثر تطبيق مبادئ الرقابة الذاتية في الإسلام على أداء الأطباء والممرضين دراسة ميدانية في المستشفيات الحكومية الأردنية**، ورقة بحثية منشورة، مجلة المنهال

يتكون الإطار النظري للدراسة من العديد من الجوانب من بينها مفهوم الرقابة والتحديات التي تواجه الرقابة ومرتكزات الرقابة في المؤسسات الليبية التعليمية.

مفهوم الرقابة

اختلف العديد من علماء الإدارة في تحديد مفهوم محدد وواضح للرقابة، حيث أشار علماء اللغة أن المفهوم اللغوي للرقابة هو الحراسة وهو مصدر من رقَبَ. أما مفهوم الرقابة في الإصطلاح هو القيام بالمراقبة والإشراف على الإنتهاء من عمل عمل معين. وبرز اختلاف علماء الإدارة في تحديد مفهوم للرقابة حيث أشار المبروك (2017) أن الرقابة هي القيام بالمراقبة والإشراف على العديد من الأعمال من أجل الإنتهاء منها بشكل يحقق أهداف المنظمة بشكل مباشر. إلا أن الباحث يختلف مع هذا المفهوم حيث أن المفهوم قد نجح في التعريف بالرقابة بشكل عام ولم يحدد المعايير التي يمكن تفعيل أعمال الرقابة عليها بشكل واضح، وكذلك فإن بوسفط (2016) قد أكد أن الرقابة هي قيام مجموعة من الأفراد مكلفين بتطبيق الإشراف والمراقبة بشكل موسع من أجل التأكد من سلامة إجراءات ومعايير العمل في مؤسسة معينة خلال فترة زمنية محدده. ولقد نجح المفهوم السابق بتحديد مفهوم الرقابة بشكل كبير إلا أن المفهوم قد يمكن استخدامه في الجهات الرقابية لمدى ملائمة المفهوم مع طبيعة الحصول على معايير يمكن مطابقة العمل على تلك المعايير بشكل واضح. ويري الباحث أن مفهوم الرقابة هي قيام الإدارة بتكليف مجموعة من الأفراد ذوي المرجعية الإسلامية من أجل ممارسة أعمال الرقابة والتأكد من تطابق أنشطة المؤسسة مع القوانين والمعايير التي تطبق في كل إدارة بشكل واضح وملموس. وبالرغم من أن المفهوم السابق لم يحدد طبيعة الرقابة إدارية أو مالية إلا أن المفهوم السابق يعد مفهوماً شاملاً حيث يمكن تطبيقه على أعمال الرقابة المالية والإدارية على السواء، كما أن المفهوم السابق يتصف بالعمومية يمكن تعميمه على كافة المؤسسات حكومية أو خاصة أو مؤسسات تجارية أو تعليمية أو خدمية. كما يتصف المفهوم السابق بالمرونة التامة حيث يراعي اختلاف المعايير القوانين المعمول بها المختلفة بكل إدارة عن غيرها من الإدارات الأخري.

وبالتالي فإن هذا المفهوم هو المفهوم الذي يمكن الاعتماد عليه في تأصيل مفهوم الرقابة في المؤسسات. ويعد هذا المفهوم مفهوماً مميزاً عن المفاهيم الأخري للرقابة حيث أختار هذا المفهوم الأفراد ذوي المرجعية الإسلامية المشهود لهم بالأستقامة والرجوع إلى الله عز وجل والإتزان في تصرفاتهم للقيام بواجباتهم تجاه تطبيق أعمال الرقابة سواء أعمال الرقابة الداخلية والخارجية.

أهمية وأهداف الرقابة

تبرز أهمية الرقابة في المؤسسات من خلال المهام الوظيفية التي تمارسها الجهة الرقابية من أعمال سواء أعمال مالية أو أعمال إدارية. وأشار على (2016) أن الوظائف الإدارية تفرض اختلافاً كبيراً عن أعمال المراجعة المالية، حيث أن طبيعة الأعمال الإدارية كثيرة ومتشعبه ويستلزم معها استحضار القوانين واللوائح وتطبيقها جنباً إلى جنب في عملية المراجعة والرقابة، أما أعمال الرقابة المالية والمتعلقة بمراجعة الميزانيات والأمور المالية فإن أعمال المراجعة بها تتطلب إلمام من نوع خاص، فلايمكن لأية جهة أن تمارسها إلا الجهات التي لديها هذه النوعية من الخبره المالية وخاصة في أعمال المالية العامة والمحاسبة والمراجعة والتدقيق الخارجي، الأمر الذي يشير إلى أن اخلاف طبيعة الرقابة هي التي تحدد أهمية الرقابة في حد ذاتها. ويمكن القول أن الرقابة ترتبط ارتباطاً كبيراً بنتائج أعمال كافة الإدارات أو بعبارة أخري فإنه لايمكن قبول نتائج الأعمال سواء خسارة أو ربح في الإدارات العاملة في أي مؤسسة إلا بعد اتمام عملية المراجعة والتدقيق بشكل واضح وكامل، وبما لايدع مجالاً للشك أن يكون هناك أخطاء مهنية أو سهواً أدي إلى نسيان تطبيق معيار من معايير الرقابة المالية أو الإدارية، وبالتالي فإن صدور تقرير المراجعة أو الرقابة النهائي يعني استكمال عملية الرقابة بشكل كامل وأن العاملين قد تطابقت نتائج أعمالهم مع التقارير النهائية التي تصدر بشكل كبير. وتبرز أهمية الرقابة من خلال إبراز دور الهيكل التنظيمي وعلى رأسهم القيادات الإدارية العليا في التواصل مع الجهات الرقابية والعمل معهم بشفافية مطلقة وتوضيح كافة الجوانب الإدارية والمالية المتعلقة بالرقابة. ويرى الباحث أن الرقابة تعتبر الجانب الأبرز داخل

المؤسسات، إلا أن وجود إدارة التفتيش والرقابة الداخلية قد تشير إلى عدم قدرة تلك الإدارة على كشف الإنحرافات أو التجاوزات بشكل موسع، حيث أن الإدارة جزء لايتجزأ من نشاط الشركة، إلا أن الواقع أن وجود هذه الإدارة قد يمنع أو يحد من وجود اختلالات هيكلية في معايير العمل في حد ذاته وبالتالي فإن العمل على أهمية الرقابة الداخلية تساهم في دعم عمل المنظمة بشكل كبير أكثر من أداء الرقابة الخارجية التي بدورها تكشف الإنحرافات وتحاسب وفقاً للقوانين المعمول بها. وأكد مرجين (2016) أن أهداف الرقابة تبرز من خلال مساعدة الإدارة العليا على كشف الأخطاء المهنية للعاملين ومنح الفرصة لتصحيح تلك الأخطاء دون تعرض أحد العاملين للمساءلة القانونية بشكل كبير، حيث أن العاملين في الشؤون الإدارية أو الشؤون المالية غالباً مايتعرضون لمثل هذه النوعية من الأخطاء المهنية التي لو تم رصدها بواسطة الجهات الرقابية المركزية سوف يتم رفض العمل وإحالته للقضاء وصدر تقارير غير مرضيه بحق الإدارة العليا وقد يؤدي إلى تعرض العديد من العاملين إلى التحقيق بشأن وجود أخطاء مهنية جسميه، ويتفق الباحث مع مرجين (2016) في أنه يجب منح فرصة كبيرة للعديد من العاملين في إدارة الرقابة الداخلية والتفتيش المهني من مراجعة السجلات الإدارية والمالية بما يسهم من إعادة اكتشاف الأخطاء وتصحيحها وفقاً للمعايير المعمول بها على أن تتم وفق تسوية معينة على أن يستفيد من وقوع تلك النوعية من الأخطاء العاملين أنفسهم بشكل مباشر. وأشار على (2016) إن استمرار الأعمال الرقابية يساهم في التأكد من قيام العاملين بالمهام الوظيفية الموكله إليهم بشكل مباشر، وهو مايدعم الإدارة العليا في تقاريرها بشكل مباشر، ولايتفق الباحث مع مرجين (2016) حيث أن التأكد من متابعة الأعمال الإدارية أو المالية لاينفي قيام العاملين بالمهام الوظيفية الموكله إليهم على الوجه الأمثل، الأمر الذي يضع الإدارة العليا أمام العديد من التحديات من بينها ضرورة وجود الدافع والحافز القوي لدى العاملين في الإدارات المختلفة على عدم ارتكاب الأخطاء المهنية التي قد تضر بهم وبمستقبلهم الوظيفي بشكل مباشر. وأكد المبروك (2017) أن أهداف الرقابة الداخلية تبرز من خلال شيوع روح التعاون بين العاملين داخل الإدارة الواحدة وقدرتهم على اقفال الأعمال

الإدارية وفق المعايير واللوائح المعمول بها، ومن المؤكد أن الرقابة على الأعمال الداخلية للإدارة الواحدة قد تفرض فهماً عميقاً بين العاملين داخل الإدارة الواحدة، كما تفرض وجود أحد العاملين من أصحاب الخبرات في اكتشاف ثغرات العمل يتحمل مسؤولية اقفال الأعمال بشكل ودي لمساعدة العاملين الأخرين من ذوي القدرات المحددوه مما يساهم في شيوع روح الإستقرار الوظيفي. ويتفق الباحث مع المبروك (2017) حيث أن كل إدارة تحتوي على العاملين الذين يوجد لديهم تفاوت حتمي في قدراتهم الوظيفية والإدارية، حيث يعتبر وجود هذه العينة من العاملين داخل الإدارات المختلفة بمثابة صمام الأمان الوظيفي، وتفتقر الإدارة لمثل هذه الأفراد لبروز دورهم في سد الثغرات ليس عن زملائهم وحدهم بل عن الإدارة ككل. وأكد على (2016) أن من بين أبرز أهداف الرقابة هو المحافظة على حقوق العاملين والعملاء على السواء، فمن خلال المحافظة على أهداف العاملين والعملاء يمكن للإدارة إتخاذ الرقابة كوسيلة يمكن من خلالها الحفاظ على سمعة المؤسسة والإرتقاء بها والحفاظ على حقوق العاملين دون إفراط أو تفريط. ويتفق الباحث مع كل ما ورد في أهداف وأهمية الرقابة إلا أنه يري أن أهداف الرقابة تشمل أيضاً الهدف الرئيسي وهو احترام كافة الأوامر الإدارية الصادرة من القيادات العليا وأن تلك الأوامر الإدارية قد تم تنفيذها بواسطة العاملين وفق المعايير المعمول بها في المؤسسة، وبالتالي فإن وجود الإحترام وقوة التنفيذ للأوامر الإدارية بالرقابة على الأمور المالية والإدارية سوف يكتسب نفس الإحترام إذا ما أردت لجان الرقابة الداخلية أو الخارجية التفتيش الإداري للمؤسسة.

أنواع الرقابة وخصائصها

أشار المبروك (2017) أن الرقابة لها العديد من الأنواع، حيث أن الرقابة قد تختلف بأختلاف نوع المؤسسات التي يتم تطبيق الرقابة فيها، ويمكن تقسيم الرقابة إلى ثلاثة أنواع من بينها ما يلي:

1.رقابة بهدف الوقاية

ويقوم هذا النوع من الرقابة على استمرار أعمال الرقابة من أجل الوقاية من ارتكاب الأخطاء المهنية التي قد يرتكبها أحد العاملين أو أحد المديرين التنفيذيين بشكل مباشر. وأكد ذياب (2014) أن هذا النوع من الرقابة لايستلزم انتظار الإدارة العليا حتي تكتشفه، حيث يقوم بهذا النوع العاملين داخل الإدارة الواحدة حتي لايتم اكتشاف خطأ من خارج الإدارة. ويتفق الباحث مع ذياب (2014) حيث أن الإدارات لابد أن يتولي عملية الرقابة عليها أكثر العاملين كفاءة وخبرة في التعامل مع الأخطاء المهنية وهذا الطرح لايأتي بسهولة بل بالتدريب المستمر والعمل الدوؤب من أجل اكتشاف الأخطاء المهنية بشكل واضح وملموس.

2.الرقابة الزمنية

أكد بقلظ أن أعمال الرقابة الزمنية هي تلك الأعمال الرقابية التي ترتبط بفترة زمنية محددة، حيث أن الأجهزة الرقابية في الدولة غالباً ما تقوم بأعمال المراجعة المالية والإدارية في نهاية العام المالي أو في نهاية العام الميلادي. وأكد مرجين (2016) أن أعمال الرقابة الزمنية في الوقت الراهن قد اتسعت رقعتها وبالتالي فإنه لايوجد جدول زمني للقيام بالأعمال الرقابية أو بعبارة أخرى فإن الأجهزة الرقابية تقوم بممارسة أعمال الرقابة في أي وقت في السنة وغالباً في نهاية كل شهر ميلادي. ولايتفق الباحث مع ما أشار إليه مرجين (2016) حيث أن استمرار أعمال الرقابة قد يتسبب في ارباك شديد للعديد من العاملين لتوفير مستندات قديمة تخص شهوراً سابقه، كما أن استمرار أعمال الرقابة قد يدفع إلى الأخلال بالعمل الحالي في مقابل ضبط الأخطاء المهنية في أوقات سابقة. وبالتالي فإن أعمال الرقابة لابد أن تسير وفق آلية متفق عليها مع القيادات الإدارية العليا ووفق جدول زمني محدد وبالعلم مسبقاً.

3. مقارنة الأعمال الرقابية

أكد على (2016) أن العاملين الذين يمارسون أعمال الرقابة الداخلية والخارجية غالباً ما يقومون بممارسة أعمال الرقابة بطريقة مقارنة بمعني استكمال أعمال المراجعة والرقابة من حيث أخر نقطة تمت مراجعتها ومراقبتها من قبل وإجراء ما

يلزم من مقارنات مالية وإدارية تساهم في توضيح الأعمال الرقابية بشكل واضح وملموس. ويتفق الباحث مع ما أشار إليه بقلظ في أهمية إجراء تلك المقارنات وذلك للتأكد والتعرف على طبيعة الأداء المالي والإداري من كل فترة لأخري.

4.الرقابة الفردية

أشار بوسفط (2016) أن الرقابة الفردية هي ممارسة أعمال الرقابة من قبل المدير المباشر، حيث أن المدير المباشر أوالمدير التنفيذي يعد ملزماً بكتابة تقرير في المؤسسات الحكومية عن أداء العاملين في إدارته وبالتالي فإنه يراقب أداء العاملين ومدى تنفيذهم للتعليمات والأوامر الإدارية. ولايتفق الباحث مع بوسفط (2016) في أن المدير التنفيذي ليس ملزماً بالرقابة على العاملين ولكنه يعتبر ملزماً بتوضيح موقفه من أداء العاملين من خلال كتابة وإعداد تقرير يوضح مدى التزام العاملين بالمعايير الوظيفية.

5.الرقابة الجماعية

أكد المبروك (2017) أن الرقابة الجماعية هي تلك الأعمال الرقابية التي يقوم بها رؤوساء القطاعات ومديري العموم بشأن تقييم أداء الإدارة التي تتبعه ككل، ومدى التزام تلك الإدارة بتنفيذ الأعمال الموكله إليها وتطبيق المعايير المهنية في العمل. ولايتفق الباحث مع ما أشار إليه المبروك (2017) حيث أن اعداد تلك التقارير يكون إجبارياً على رؤوساء القطاعات ومديري العموم إلا أنه لايمكن خضوع هذه النوعية من التقارير أو تصنيفها على أنها عمل من أعمال الرقابة بل هي عمل من أعمال تقييم الأداء.

6.الرقابة المؤسسية

أشار على (2016) أن الرقابة المؤسسية هي تلك الأعمال الرقابية التي تقوم بها الجهات الرقابية بحق جهة حكومية أو خاصة بشكل مباشر خلال فترة زمنية محددة. ويتفق الباحث مع ما أشار إليه على (2016) حيث أن الرقابة المؤسسية

تصدر تقريراً بمدي التزام المؤسسة ككل بمعايير العمل وبالتالي يحصل مجالس الإدارات على الثقة الكاملة بالتجديد والعكس صحيح في حالة ما أثبتت الرقابة تقصير في الأداء المالي أو الإداري بالمؤسسة.

7.الرقابة الداخلية

أكد مرجين (2016) أن الرقابة الداخلية هي تلك الرقابة المطبقة داخلياً في المؤسسات وتحتوي على كافة الطبقات الوظيفية حيث تقوم الرقابة الداخلية بمراجعة الأعمال المهنية الإدارية والمالية ومحاولة تصحيح تلك الأخطاء بشكل مباشر وعاجل حتي لاتترك فرصة للجهات الرقابية الخارجية في اعداد تقرير يسيئ إلى القيادات الإدارية العليا. ويتفق الباحث مع مرجين (2016) في أن الرقابة الداخلية لها دور حيوي وهام في اكتشاف الأخطاء المؤسسية التي يرتكبها العاملون بشكل مباشر إلا أن الباحث يري أنه لاينبغي التعويل على الرقابة الداخلية فقط حيث أن أعمال الرقابة الداخلية لابد أن تكون على سبيل تحسين الأداء الوظيفي فقط.

8. الرقابة الخارجية

أكد المبروك (2017) أن الرقابة الخارجية هي من أبرز الأساليب الرقابية التي تقوم بها الجهات الرقابية المعينة من قبل الدولة، وتمتلك الجهات الرقابية قوة القانون في حالة اكتشاف اختلالات مادية وادارية جسيمة يمكن معها الإحالة للجهات القضائية. ويتفق الباحث مع ما أشار إليه المبروك (2017) في أن الجهات الرقابية تحمي المال العام وتهدف إلى إعادة الأمور إلى نصابها في حالة وجود اختلالات إدارية ومالية جسيمة في المؤسسات.

وأكد بوسفط (2016) أن خصائص الرقابة تتمثل في قدرة من يمارس الأعمال الرقابية على اكتشاف الأخطاء والثغرات بشكل قانوني ومحاولة حلها في أسرع وقت ممكن بما لايخل بالنظام العام للدولة. كما تتصف الرقابة بأنها تعتبر وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية للوقاية من الاختلالات الجوهرية في الأعمال الإدارية والمالية. وكذلك فإن الرقابة تتصف بأنها

لايمكن لها أن تسمح بإرتكاب الأخطاء وبالتالي فإنها تعتمد على الخبرات السابقة في معالجة تلك الأخطاء. كما أن معايير الرقابة يمكن الإطلاع عليها من خلال العاملين داخل المؤسسات وذلك لسهولتها وبساطة اسلوبها وبالتالي فإن تطبيق الرقابة يتصف بالسهولة واليسر والوضوح. يمكن للرقابة استخدام العديد من الاقتراحات والآراء والأفكار من أجل معالجة الأخطاء المهنية بما لايضر بمصلحة العاملين إذا كان ذلك ممكناً، وبالتالي فإن الرقابة ليست وسيلة عقابية في حد ذاتها ولكنها وسيلة إنضباط مالي وإداري. كما تتصف الرقابة بأنها من أبرز وسائل الضبط المالي والإداري داخل المؤسسات بشكل عام. ويري الباحث أن خصاص الرقابة الأكثر أهمية هي قدرة الرقابة على تصحيح الأوضاع والأخطاء وعدم التمادي فيها بما لايخل من النظام العام للمنظمة ككل.

التحديات التي تواجه الرقابة ومرتكزات الرقابة

أكد بوسفط (2016) أن الرقابة ترتكز على وجود ثلاثة مرتكزات العاملين ذوي الخبرة والكفاءة العالية والمؤسسة والجهات الرقابية وموقف القيادات الإدارية. ويمكن مناقشة مرتكزات الرقابة كما يلي:

أ.العاملين ذوي الخبرة العالية والكفاءة في تطبيق الرقابة

أكد المبروك (2017) أن العاملين الذين يمارسون الرقابة من أبرز المرتكزات التي ترتكز عليها الرقابة سواء الداخلية أو الخارجية، حيث أن أعمال الرقابة لابد وأن تكون من خلال مختصيين بالشؤون المالية والإدارية وأن يكون هؤلاء الأفراد أكثر دراية من غيرهم لإسناد هذه المهمة الكبيرة والخطيره، حيث تتطلب هذه المهمة الأخذ بمبدأ الحيطة والحذر والنزاهة والحيادية في التعامل مع المؤسسات داخلياً وخارجياً. ويتفق الباحث مع ما أشار إليه المبروك (2017) أن اسناد مهمة الرقابة لابد أن تتوافر في العاملين ذوي الخبرة العالية إلا أن الواقع الإداري في المؤسسات أن اسناد المهام الإدارية الكبيرة

يكون لمن يملك الواسطة والمحسوبية بغض النظر عن الخبرة مما يشير إلى تدهور أعمال الرقابة إذا ما تم قبول من يمارس أعمال الرقابة من خلال الواسطة والمحسوبية.

ب. المؤسسة التي يمكن ممارسة أعمال الرقابة عليها

أكد على (2016) أن المؤسسات التي يمكن ممارسة أعمال الرقابة عليها تعد من أبرز مرتكزات الرقابة، حيث يجب أن تكون المؤسسة لديها المعايير الكافية وأن تكون من المؤسسات التي تحقق النفع العام والأرباح للدولة حتي يمكن مراجعتها والرقابة عليها. ويتفق الباحث مع على (2016) في أن وجود المؤسسة عنصر محوري في القيام بأعمال الرقابة وبالتالي لايمكن القيام بأعمال الرقابة على مؤسسات وهمية.

ج.الجهات الرقابية التي يمكن من خلالها ممارسة أعمال الرقابة الخارجية

أكد مرجين (2016) أن وجود الجهات الرقابية التي يمكنها ممارسة أعمال الرقابة الخارجية من خلالها تشير إلى ممارسة أعمال الرقابة الخارجية يكون بتكليف من قيادات الدولة حيث أن كافة الدول تهدف إلى محاربة الفساد المالي والإداري، وبالتالي فإن ممارسة الجهات الرقابية لأعمال الرقابة من خلال تلك الجهات الرقابية يعد مظهراً من مظاهر التنمية المستدامة، ولايتفق الباحث مع مرجين (2016) حيث أن هناك العديد من الدول العربية التي يعمل بها جهات رقابية مشهود لها بالكفاءة ومع ذلك لم يمنع ذلك أو يحد من الفساد المالي والإداري، كما أن تدهور مؤشرات الشفافية دليل كبير على تدهور أعمال الرقابة الخارجية بالرغم من كفاءة تلك الأجهزة الرقابية من الناحية العملية.

ولقد أشار ذياب (2014) أن الرقابة تتعرض للعديد من التحديات من بينها اختلاف طبيعة المؤسسات التي يمكن ممارسة أعمال الرقابة، كما أن بروز رجال الاعمال ونفوذهم قد يحد بشكل مباشر من النشاط المالي والإداري الذي يمارسه العاملون في الجهات الرقابية، وكذلك فإن وجود فاسدين مالياً وإدارياً على رأس الهرم الوظيفي للحكومة أو في المؤسسات العامة أو الخاصة يحد بشكل كبير من توفير الأدلة والمعلومات اللازمة حول ظاهرة الفساد وكيف يمكن للرقابة

أن تمارس دوراً تساهم في الحد من الفساد المالي والإداري. ويتفق الباحث مع ما أشار إليه ذياب (2014) في أن تفشي الفساد المالي والإداري يعد من أخطر الظواهر التي تعيق عمل الأجهزة الرقابية إلا أن الواقع يفرض نفسه تباعاً حيث أن المشكلة ليست فقط في تفشي الفساد ولكن رغبة بعض القيادات الإدارية والسياسية في استمرار حالة الفساد دون مواجهة حقيقية، أو وجود مصالح مشتركة بين رجال السياسة والمال، الأمر الذي قد يضعف من أداء وعمل الهيئات الرقابية في البلاد. وبالتالي فإن التحديات التي تواجه تطبيق الرقابة كبيرة وقد لايمكن تطبيق الأعمال الرقابية بسهولة ويسر إذا لم تتم معالجة الأمور بشكل مباشر.

المنظور الإسلامي للرقابة

أشار أحنين (2017) أن الرقابة تعتبر ضرورية وحتمية من المنظور الإسلامي، وتعتبر الرقابة صفة وأسم من أسماء الله الحسني حيث أن الله هو الرقيب على أفعال البشر، كما شدد القرآن الكريم على فكرة الرقابة حيث أن الله رقيب على العباد حيث قال الله تعالي: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا).[14] ولقد شددت السنة النبوية على أهمية ممارسة الرقابة على النفس حيث قال أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب: (حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا وزنوا أعمالكم قبل أن توزن عليكم فأنه أهون عليكم فى الحساب غدا أن تحاسبوا أنفسكم قبل يوم القيامة وتزينوا للعرض الأكبر).[15] ولقد قال الله تعالي: (وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ۚ مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ).[16] فالرقابة من وجهة النظر الإسلامية يقع مسؤوليتها على القيادات الإدارية التي

[14] سورة النساء، آية رقم 1

[15] سلامة، السيد مراد.(2017). **حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا**. مقال منشور، شبكة الألوكة، بتاريخ 21 ديسمبر، https://www.alukah.net/sharia/0/123927/

[16] سورة الأنعام، آية رقم 38

تقوم على بإختيار الأصلح لتولي تلك المسؤولية، حيث قال الله تعالي: (كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ۗ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ۚ مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ).[17] وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من رأي منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان). ولقد قال الله تعالي في محكم التنزيل: (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍ ۚ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ).[18] كما أن الله عز وجل قد أشار إلى ممارسة الرقابة الجماعية استناداً لقول الله تعالي: (وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ).[19] كما شددت السنة النبوية المطهرة على أهمية الرقابة الجماعية حيث ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم: (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعي عن ابن عمر . رضي الله عنهما . قال: سمعت رسول الله . صلى الله عليه وسلم . يقول: كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته : الإمام راع ومسؤول عن رعيته، والرجل راع في أهله ومسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها والخادم راع في مال سيده ومسؤول عن رعيته؛ فكلكم راع ومسئول عن رعيته).[20] كما أن الله عز وجل قد أشار في القرآن الكريم على أهمية ممارسة الرقابة الإدارية حيث قال تعالي في كتابة العزيز: (وأن أحكم بينهم بما أنزل الله). ومن جانب آخر فإن ذياب (2014) أشارت إلى أن وظيفة الرقابة في الإسلام تتطلب توافر الأمانة والخوف من الله والتقوي في القول والفعل والعمل حيث قال الله تعالي في القرآن الكريم: (والله بما تعملون بصير).[21]

---

[17] سورة آل عمران، آية رقم 110

[18] سورة الطور، آية رقم 21

[19] سورة التوبة، آية رقم 71

[20] السنة النبوية المطهرة، مسند الإمام أحمد، المكتبة الإسلامية.

[21] سورة البقرة، آية رقم 110

النتائج والتوصيات

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها العديد من الأهداف

1.تبيان مفهوم الرقابة في المؤسسات التعليمية الليبية.

نجحت الدراسة في التوصل إلى مفهوم محدد ومباشر، حيث استطاعت الدراسة أن تمزج بين المفهوم التقليدي للرقابة والمفهوم الإسلامي بتحديد مرجعية اسلامية للدراسة. وكذلك فإن مفهوم الرقابة في المؤسسات التعليمية الليبية يمكن تطبيقه على كافة المؤسسات التعليمية الليبية بلا استثناء، ومن ناحية أخرى فإن مفهوم الرقابة على المؤسسات التعليمية الليبية اتصف بالعمومية والشمولية حيث يشمل كافة المؤسسات الليبية دون استثناء من مؤسسة دون غيرها.

2.إيضاح التحديات التي تواجه الرقابة في المؤسسات التعليمية.

توصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من التحديات التي تواجه الرقابة في المؤسسات التعليمية، من بين أبرز تلك التحديات هو أن تفشي الفساد المالي والإداري في المؤسسات التعليمية الليبية قد سبب الكثير من المعوقات، وكذلك فإن بروز الرقابة يتطلب تطبيق لوائح وقوانين تساهم في أن تقوم الرقابة بوظائفها دون تأثير من البيئة المحيطة بالمنظمة أو البيئة الخارجية للمنظمة.

3.التعرف على وجهة النظر الإسلامية في الرقابة على التغيير في إدارة المؤسسات التعليمية بليبيا

ولقد وضع الله الأسس والمرتكزات لممارسة مهنة الرقابة، فالرقابة الذاتية هي الرقابة التي وضعها الله عز وجل في ضمير كل إنسان، فالرقابة من وجهة النظر الإسلامية يقع مسؤوليتها على القيادات الإدارية التي تقوم على بإختيار الأصلح لتولي تلك المسؤولية. كما أن وظيفة الرقابة في الإسلام تتطلب توافر الأمانة والخوف من الله والتقوي في القول والفعل والعمل.

التوصيات

أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات من بينها مايلي:

1. ضرورة المزج بين المنهج النوعي والمنهج الكمي لدراسة الرقابة من وجهة النظر الإسلامية، فمن خلال تطبيق المنهج الكمي والنوعي فإنه يمكن الحصول على معلومات أكثر بخصوص الرقابة في المؤسسات التعليمية.
2. أهمية الأخذ بالمحاكاة والتي تتمثل في استخدام إحدى التجارب الناجحة ولاسيما في المؤسسات التعليمية الماليزية التي تحاول المزج بين الثقافة الإسلامية والتعليم الحديث والمتطور.
3. ضرورة العمل على إيضاح مبادئ ومعايير الرقابة الواجب استخدامها في المؤسسات التعليمية الليبية
4. التأكيد على تطبيق الرقابة على كافة المؤسسات الليبية سواء مؤسسات تعليمية أو مؤسسات تجارية
5. الإستعانة بتكنولجيا المعلومات من أجل تطوير استخدام الرقابة في المؤسسات التعليمية الليبية.

قائمة المراجع والمصادر

أ. قائمة المراجع باللغة العربية

القرآن الكريم

السنة النبوية المطهرة، مسند الإمام أحمد، المكتبة الإسلامية.

احنين، محسن صويلح سعيد، (2017)، **إدارة التغيير في الإسلام (دراسة تحليلية في البناء الإداري للمدينة المنورة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم)**، رسالة ماجستير، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية، مالانج، إندونيسيا

المبروك، فرج. (2017). **التعليم العالي في ليبيا الواقع والآفاق، ورقة بحثية منشورة**، مؤتمر أزمة الجامعات الليبية التحديات والآفاق، العدد الأول، تونس

بوسفط، آمال. (2016). **الرقابة التنظيمية ودورها في تحسين أداء العمال مؤسسة الخزف الصحي بجبجل أنموذجاً**، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر

على، مرح طاهر شكري حسن. (2016). **الرقابة الإدارية وعلاقتها بالأداء الوظيفي لدي مديري المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر المديرين أنفسهم**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين

مرجين، حسين. (2016). **إصلاح منظومة التعليم الجامعي الحكومي في ليبيا الواقع والمستقبل**، ورقة بحثية منشورة، المؤتمر الدولي الخامس بعنوان الإتجاهات المعاصرة في مؤسسات التعليم إصلاح وتطوير، الأردن، عمان، مركز البحوث والدراسات الإجتماعية

ذياب وآخرون. (2014). **أثر تطبيق مبادئ الرقابة الذاتية في الإسلام على أداء الأطباء والممرضين دراسة ميدانية في المستشفيات الحكومية الأردنية**، ورقة بحثية منشورة، مجلة المنهال

ب. قائمة المراجع الإنجليزية

Saghafi1, Mahdi, Amirabadi, Alireza,)2016(, The Study of Supervision and Control in Islamic Financial Management, Asian Economic and Financial Review, Issn(E): 2222-6737/Issn(P): 2305-2147.

ج. قائمة التقارير

تقرير هيئة الرقابة الإدارية،(2019)، التقرير السنوي لعام 2018، طرابلس، ليبيا، ص51-58. متاح على الموقع الإلكتروني http://raqaba-ly.com/

تقرير ديوان المحاسبة في ليبيا. (2017). **تقرير الفساد الإداري في مؤسسات التعليم العالي الليبية**

ديوان المحاسبة، (2018)، التقرير السنوي لعام 2017م **حول واقع قطاع التعليم**، طرابلس، ليبيا، ص656-724، متاح على الموقع http://audit.gov.ly/home/reports.php

سلامة، السيد مراد.(2017). **حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا**. مقال منشور، شبكة الألوكة، بتاريخ 21 ديسمبر، https://www.alukah.net/sharia/0/123927/

مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية، (2018)، **تقرير دراسة اليونسكو لتمويل التعليم العالي في الدول العربية،** المكتب الإقليمي، بيروت، لبنان